المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: السياسة العامة الاقتصادية في العراق دراسة حالة: سياسة استهداف التضخم
اسم الكاتب: د. خضر عباس عطوان، د. اسراء علاء الدين نوري، م. فريال مشرف عيدان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/2248
تاريخ الاسترداد: 2025/06/07 07:36 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

السياسة العامة الاقتصادية في العراق
دراسة حالة : سياسة استهداف التضخم

د.خضر عباس عطوان(*) د.اسراء علاء الدين نوري(**)
المدرس.فريال مشرف عيدان(***)

المقدمة

ان كل دولة تضع سياساتها العامة بقصد ان تتعامل مع المشكلات التي تواجهها او انها تخطط طريقا لرسم المستقبل، والعراق واقع منذ عام ٢٠٠٣ ضمن المجموعة الاولى التي تضع سياساتها العامة للتعامل مع مجموع المشكلات التي تواجهها. والسياسات العامة التي تتعامل معها الحكومة تمثل طيف واسع من السياسات، وبضمنها السياسات الاقتصادية، ومنها السياسة النقدية، ومنها سياسة التعامل مع التضخم. وهنا لا يتم التعامل مع تلك السياسات على كونها عمليات اقتصادية، انما سيتم التعامل معها على كونها سياسات عامة.

يعد التضخم ظاهرة ملازمة جميع الاقتصاديات في العالم ولا يمكن تجاهلها، الا ان شدة التضخم تختلف من اقتصاد إلى اخر، ويجري مراقبة هذه الظاهرة بشكل مستمر وقياس اثرها على الاقتصاد الوطني من قبل القائمين على إدارة الاقتصاد بغية اتخاذ الاجراءات المناسبة للحد من هذه الظاهرة، فمشكلة التضخم واحدة من المشكلات التي تواجه مختلف الدول، ولا يشذ الاقتصاد العراقي عن هذه الظاهرة، اذ شهد موجات متوالية من ارتفاع الأسعار بعد نيسان ٢٠٠٣ إلى الوقت الحالي، على نحو اضعف من القدرة الشرائية للمواطن.

وعلى الرغم من ان هناك مزايا للتضخم كخفض قيمة الدين المحلي، الا ان سلبيات التي تصاحب هذه الظاهرة كثير اكبر من تللك المزايا وذلك بسبب فقدان النقود للقيمة الحقيقية لها مع مرور الزمن وكذلك تأثيرها على الادخار والاستثمار. ويرجع السبب الرئيس لظهور هذه الظاهرة في زيادة المعروض من النقد بشكل اسرع من معدل النمو الاقتصادي. وبذلك فان هذه الدراسة وضعت

(*)كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين.
(**)كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين.
(***)كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين.

تساؤلات مهمة حول مدى إمكانية تطبيق سياسة لاستهداف التضخم ووضعه ضمن نطاق محدد، ومدى توفر المعايير لتطبيق هذه السياسة.

مشكلة البحث:

يواجه العراق تحديات كثيرة منها ظاهرة ارتفاع معدلات التضخم، وتنطلق مشكلة البحث من كون التضخم عبارة عن ظاهرة اقتصادية يقصد بها ارتفاع المعدل العام للأسعار خلال فترة زمنية محددة، اذ يتصف هذا المفهوم بالاستمرار والشمول، حيث يترك اثراً على القوة الشرائية للنقود، فارتفاع المستوى العام للأسعار سيؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، اي تفقد النقود من قيمتها الحقيقية وقابليتها على شراء نفس الكمية ونوعية السلع والخدمات. ويعاني الاقتصاد العراقي من التضخم والذي يتزايد بوتائر متصاعدة نسبياً بالرغم من الاجراءات التي يتبعها البنك المركزي العراقي، التي اسهمت في السيطرة النسبية عليه وتعزيز الاستقرار النسبي في سوق النقد.

مما سبق يتضح انه يمكن صياغة المشكلة البحثية على النحو التالي (هل يمكن تنفيذ سياسة استهداف التضخم في العراق؟)

وهنا تثار مجموعة من الاسئلة التي هي بحاجة الى اجابات عنها: ما هي المؤشرات الرئيسة لتقدير وجود التضخم في البلد؟ وما المقصود بسياسة استهداف التضخم؟ وهل يمكن تطبيقها في البلد؟

أهمية البحث:

تعد مواضيع معالجة التضخم والمحافظة على استقرار الأسعار من الاهداف الاساسية التي تسعى الحكومات إلى تحقيقها، و يعد مؤشراً لفشل الحكومات أو نجاحها، فحاول البحث تحديد التضخم وأسبابه ومؤشراته وطرق استهدافه في الاقتصاد العراقي، والبحث في فاعلية الدور الذي تقوم به هذه السياسة في تحقيق الاستقرار بالأسعار، مع بحث في المعايير المؤسسية لتطبيق هذه السياسة. إذ اعتمد البنك المركزي جملة من الاجراءات للوصول إلى ادنى معدلات للتضخم النقدي والسيطرة على المستويات المتوازنة من الأسعار.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى معرفة الاتي:

- بيان معدلات التضخم في العراق بعد عام ٢٠٠٣.
- معرفة الاثار الاقتصادية للتضخم.

– بيان الاجراءات التي اتخذتها الدولة لمواجهة التضخم، كجزء من السياسات العامة للحكومة.

فرضية البحث:

يستند البحث إلى التحقق من فرضية مفادها ((ان التضخم في الاقتصاد العراقي بعد ٢٠٠٣ يعود إلى مجموعتين من العوامل، حقيقية ونقدية، وهذه العوامل ترتبط بالخصائص الرئيسية للاقتصاد، اي ان هناك متغيرات اقتصادية كلية تمارس تأثيرها على معدلات التضخم الموجودة)).

منهجية البحث:

سيعتمد البحث على المنهج الوصفي في تغطية مضامينه.

هيكلية البحث:

من اجل تحقيق فرضية البحث فان هيكل البحث وبقصد دراسة متطلبات تطبيق سياسة استهداف التضخم في الاقتصاد العراقي تم تقسيمه إلى النقاط الاتية:

اولا: التضخم ومؤشراته.

ثانياً: سياسات استهداف التضخم.

ثالثاً: مؤشرات التضخم في العراق.

رابعا: العراق وإمكانية استهداف التضخم.

وسيقوم الباحث بتناول هذه المفردات بشكل تفصيلي وعلى النحو التالي:

أولاً/ التضخم ومؤشراته

يقترن الاقتصاد عامة بظاهرة ارتفاع مؤشرات النمو، بشكل يصاحب:

- نمو اعداد السكان، وارتفاع مستمر في الطلب على السلع والخدمات
- ارتفاع التقنية المستخدمة في الإنتاج، وارتفاع راس المال البشري والمالي المستخدم فيها
- انخفاض في خزين الموارد الاولية غير المتدفقة التي تستعمل في الأنشطة الاقتصادية الصناعية، مع ارتفاع في مستويات الطلب الكلية عليها، خصوصاً ان الأنشطة الاقتصادية –الصناعية اصبحت منتشرة في العالم كافة

وكلما ارتفع معدل النمو كلما اتجهت مؤشرات الأسعار إلى الارتفاع بنسب متباينة، ضمن ظاهرة مترابطة تشمل: الأجور وأسعار المواد الاولية وكلفة الإنتاج ومعدلات التقادم لمعدلات الانتاج التي تضاف على كلف الإنتاج، ومعدلات الربح العام الذي يتوخاه المنتج والبائع.

هذه الظاهرة، اصبحت موضع اهتمام علماء الاقتصاد عامة، كونها تفيد ان الموجود من راس المال يصبح بعد مدة ،ان بقي راكداً، غير قادر على شراء نفس الكمية من السلع والخدمات، وهذا الامر دفع إلى تطبيقات كعلاجات مختلفة، اهمها تطوير التكنولوجيا المستخدمة لتحقيق اشباع من السلع والخدمات عبر تغيير تركيبة المواد الاولية المستخدمة فيها بقصد خفض الأسعار أو تثبيتها، وتوسيع دائرة المنافسة الاقتصادية، والسيطرة على نمو معدلات الأجور والعرض النقدي، واخيرا تنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية للفئات الاكثر تضرراً في الحياة الاقتصادية،.. وكل ذلك بقصد تثبيت معدلات التضخم عند حدود تسمح للأنشطة الاقتصادية بالنمو المتوازن، وتسمح للدولة بتطبيق سياسات العدالة الاجتماعية.

ووردت تعاريف عديدة لتفسير ظاهرة التضخم، منها تعرف التضخم بأنه ((الارتفاع الملموس والمستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات))[١]، ويراه اخرون بانه ((الارتفاع العام في المستوى العام للأسعار وبشكل مستمر وتصاعدي، على ان لا يقتصر على عدد معين من السلع، مما يدفع الدولة إلى وضع الخطط اللازمة للحد من جموحه وابقاءه في حدوده المعقولة))[٢]. وبعبارة أخرى ((ارتفاع المعدل العام للأسعار خلال فترة زمنية محددة تكون عادة سنة أو اكثر، الا انه ليس كل ارتفاع في الأسعار يعتبر تضخماً، فقد يحصل ارتفاع في سعر سلعة معينة أو مجموعة سلع كالمنتجات الزراعية مثلاً لأسباب تسويقية أو إنتاجية تتأثر بتأثر السلع كتأثير العوامل المناخية أو تكون لأسباب موسمية كارتفاع الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية في مواسم معينة كالاعياد مثلاً، على نحو يفوق مستوى العرض المتاح، مثل هذه التغييرات لا تعتبر تضخماً لان مفهوم التضخم يتصف بالاستمرارية والشمول)) [٣]. والمقصود هنا أمران: [٤]

١. ان يكون ارتفاع الأسعار واضحاً ومحسوساً في المجتمع.

---

(١) صباح رحيم مهدي، مستقبل التنمية البشرية في ضوء مستجدات البيئة الاقتصادية في العراق، اطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص٨٠.

(٢) محمد سلمان العاني، تزامن التضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال للفترة ٢٠٠٣ . ٢٠٠٦، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، العدد (١)، ٢٠١١، ص٢١٣.

(٣) نزار سعد الدين العيسى ود. ابراهيم سليمان، الاقتصاد الكلي: مبادئ وتطبيقات، ط١، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان / الاردن، ٢٠٠٦، ص ص٢٥٧ . ٢٥٨.

(٤) ينظر في هذا: خالد واصف الوزني ود. احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط١، عمان/ الاردن، ٢٠٠٢، ص ص١٧٥ . ١٧٨. وكذلك: كامل علاوي وحسن لطيف كاظم، مبادئ علم الاقتصاد، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص٩٥.

٢. ان يكون ذلك الارتفاع الملموس ممتداً على فترة من الزمن.

بمعنى اخر، يتعلق التضخم ليس بارتفاع طارئ للأسعار سببه قلة المعروض قياساً لحجم الطلب الكلي أو لأسباب تتعلق بتوقف الإنتاج كلياً أو جزئياً لأسباب طارئة مع استمرار الطلب، انما يتوجب ان يكون الارتفاع مما لا يرجع معها الأسعار لمستوياتها السابقة لمدة ليست بالقصيرة [٥].

ويعرف التضخم من أسبابه ومن آثاره، فمن خلال أسبابه يمكن تعريفه بوصفة ظاهرة نقدية، اي يمكن ان يكون من خلال الطلب على السلع أو خدمة بكمية اعلى من النقود، اي ان يضخ المستهلك كميات اكبر من النقود لشراء ذات السلع والخدمات جراء الارتفاع في عوامل الإنتاج، أو قد يكون ((عبارة عن زيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع في الأسعار، سواء برزت تلك الزيادة من خلال عرض النقود – الاصدار النقدي أو التوسع في خلق الائتمان – ام من خلال الطلب على النقود – الإنفاق النقدي –)) اذن، التضخم هو ((الارتفاع المتزايد في أسعار السلع الاستهلاكية والخدمات وانخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية، وقد يترافق مع التضخم عملية التشغيل الكامل للاقتصاد في مقابل ذلك يكون هناك انخفاض في نسبة البطالة، وبالتالي ارتفاع الأسعار السائدة في السوق نتيجة ازدياد نسبة تشغيل العاطلين عن العمل)) [٦]. وقد يكون سببه اتجاه الحكومة إلى رفع معدلات الأجور بشكل غير مبرر ولا يلبي احتياجات اقتصادية حقيقية، مما سيقود اي عرض النقود المرتفع إلى احداث التضخم وعدم القدرة على ايقافه. ويعرف التضخم من خلال اثاره بوصفه ظاهرة سلعية بأنه ((حركة دائمة يرتفع من خلالها المستوى العام للأسعار، بغض النظر عن سبب هذا الارتفاع، سواء اكان زيادة كمية النقود ام اختلال التوازن بين التيار النقدي وتيار السلع والخدمات ام بارتفاع أسعار عوامل الإنتاج، ام غير ذلك)) [٧].

ولا تعرف الدول نوع واحد من التضخم، انما قد يأخذ التضخم عدة اشكال، اهمها: [٨]

---

(٥) مجيد علي حسين، وعفاف عبد الجبار حسين، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤، ص٢٥٠.

(٦) عبد الوهاب الامين، مبادئ الاقتصاد، ج٢، دار المعرفة، الكويت، ١٩٩٣، ص١٤١.

(٧) ينظر: رشم مشكور، التضخم والمعالجات المحاسبية، ط١، الدكتور للطباعة والتنضيد الالكتروني، بغداد، ٢٠١٢، ص٤٥. وكذلك: مصطفى رشدي شيحه، اقتصاديات النقود والمصارف والمال، ط٦، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٦، ص ص٨٠٩ . ٨١١.

(٨) ينظر: هيل عجمي جميل الجنابي ورمزي ياسين، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط١، دار وائل للنشر، عمان/ الاردن، ٢٠٠٩، ص ص٢٧٧ . ٢٦٩. وكذلك، يوسف عبد الوهاب نعمة الله، النقود في النشاط الاقتصادي، مطابع الجزيرة، بلا، ١٩٧١، ص٨١. وكذلك: محمد سلمان العاني، تزامن التضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال للفترة ٢٠٠٣ . ٢٠٠٦، مصدر سبق ذكره، ص ص٢١٤ . ٢١٥.

١-التضخم حسب قوته وتاثيره على مستويات المعيشة والقدرة الشرائية للأفراد، ويضم هذا النوع عدة انواع فرعية اهمها:

أ-التضخم المعتدل: ويمثل ارتفاع بسيط في الأسعار لا يتجاوز ٥% سنوياً بحيث لا تظهر اثاره الحادة على عملية تداول السلع في السوق ويكون تأثيره محدوداً على القدرة الشرائية للفرد. وأسباب ظهوره متعددة اهمها ان معدلات النمو تستنزف من الموارد فيرتفع سعرها، ويرتفع معها أسعار عوامل الإنتاج، او ان يكون الإنتاج غير قادر على تلبية الطلب الكلي، او ان النمو السكاني يدفع الحكومة إلى ضخ عرض نقدي بكميات او انها تستهدف به معالجة حالات البطالة الموجودة، تسبب هذا النوع من التضخم، أو انها تلجأ إلى رفع مرتبات قسم من موظفيها أو اعمالها مما تتسبب به.

ب-التضخم الزاحف: ويكون امتداداً للتضخم المعتدل عندما ترتفع أسعار السلع والخدمات بشكل تدريجي لتتجاوز نسبة ٥% سنوياً وتصل إلى نسب اعلى قد تبلغ ١٥ % سنوياً، وفي فترات متقاربة، مما يقتضي اتخاذ الاجراءات الاقتصادية المناسبة لمعالجة مسببات التضخم والحد من بلوغه مستوى الجموح.

ج-التضخم الجامح: ويمثل الارتفاع المستمر والسريع في المستوى العام للأسعار وبنسب عالية تؤدي إلى جموحه لمستويات يصعب السيطرة عليها تتجاوز سقف الـ ١٥% سنوياً، وتنعكس اثاره بشكل مباشر على انخفاض القدرة الشرائية للأفراد خاصة من ذوي الدخل المحدود، لذلك يعد من اخطر انواع التضخم كونه يعمل على اختلال التوازن الاقتصادي بين طبقات المجتمع، ويتطلب تحجيمه تدخل الدولة من خلال وضع الخطط اللازمة للحد من جموحه إلى معدلات مفتوحة.

٢-تضخم جراء خلل في واحد من الأنشطة الاقتصادية، ويضم الانواع الاتية:

أ-التضخم المستورد: يحدث هذا النوع من التضخم عندما تعتمد الدولة على السلع والخدمات المستوردة من الاسواق الخارجية، ولاسيما تلك السلع التي تعاني اصلاً من تضخم أسعارها في تلك الاسواق، مما يجعل التضخم مستورداً، ولاسيما اذا ما كانت السلع المستوردة مشتراة بالعملة الصعبة الامر الذي يرفع أسعارها المحلية نظراً لتدني سعر الصرف للعملة المحلية، وعادة ما يقود هذا النوع من التضخم إلى اضعاف مركز الدولة في ميزان المدفوعات التجاري.

ب-تضخم الطلب: يكون هذا النوع من التضخم نتيجة لخلل هيكلي يمثل حالة تفوق قوى الطلب الكلي على قوى العرض الكلي للسلع والخدمات، اي اختلال التوازن بين عرض السلع والطلب عليها نتيجة عجز الاقتصاد الوطني من إنتاج السلع والخدمات اللازمة لسد الحاجات المتزايدة عليها من قبل

أفراد المجتمع، مما يؤدي إلى ندرتها وبالتالي ارتفاع أسعارها، اما جراء رفع العرض النقدي او رفع المرتبات او سياسات التوظيف الشاملة لقوى العمل مع بقاء او ضعف يصيب قوى الانتاج.

ج-تضخم التكاليف: يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج، إذ تلعب تكاليف الإنتاج دوراً مهماً في أسعار السلع والخدمات المنتجة، فكلما زادت تكاليف الإنتاج ارتفعت الأسعار بمعدل يغطي تلك الزيادة في التكاليف، أو ان يبحث المنتج عن بدائل لعوامل الإنتاج: الاستيراد أو تطوير بدائل اقل كلفة، ليكون ثمنها ثابت نسبياً، طالما ان ثمن البيع يغطي التكاليف والربح.

د-التضخم المشترك: يحدث هذا النوع من التضخم في حالة وجود قدرات شرائية عالية، في ظل حجم كبير للسيولة النقدية المتداولة في الاسواق، دون توفر جهاز إنتاجي مرن يكون قادراً على تلبية فائض الطلب المتحقق على السلع والخدمات في الاقتصاد الوطني، مما يجعل الناتج المحلي الاجمالي ثابتاً في حين تتوفر فيه قدرات شرائية عالية متحققة من اعمال خدمية هشة وضعيفة الإنتاجية، وهذا ما يتحقق عندما يتغلغل قطاع الخدمات الهامشية في بنية القطاع الإنتاجي ويتفوق عليه.

٣-التضخم المتوقع: يتحقق هذا النوع من التضخم عندما يكون التضخم زاحفاً أو جامحاً مما يدفع الناس إلى تأمين احتياجاتهم من السلع قبل ارتفاع أسعارها إلى مستويات اعلى، وهذا الاندفاع ينبع من توقعاتهم المسبقة بأن الأسعار ستبقى في ارتفاع مستمر، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات بشكل كبير يفوق معدل عرضها وبالتالي ارتفاع أسعارها بشكل سريع.

وعموماً، فان التضخم ليس ظاهرة عرضية تظهر فجأة وتنتهي فجأة، انما هو ظاهرة تسبب بها عدة عوامل، توفرها يتسبب بظهور التضخم واستمراره، واهمها: خلل في كلف أنشطة الإنتاج أو في الإنتاج ذاته على نحو لا يساير الطلب الكلي، أو أنشطة الطلب بسبب تغيير المزاج الاستهلاكي العام، أو جراء العرض النقدي غير المدروس، اما بسبب مشاكل سياسية تدفع الحكومة إلى رفع الأجور والمرتبات بشكل عام أو لمطالب العاملين برفع الأجور واستجابة المنتجين لذلك، أو جراء استيراد سلع مرتفعة الثمن ليس لها بدائل مصنعة داخلياً، ومن ثم فان الأفراد يكونون امام سلع وخدمات ارتفع ثمنها قياساً بمستويات دخلهم المعروفة[٩].

---

(٩) مجموعة باحثين، السياسات النقدية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، ابو ظبي/ دولة الامارات العربية ١٩٩٦، ص٣١.

وحدوث التضخم في الدولة يتسبب بحصول عدة تداعيات على الأفراد، وعلى عرض النقود، وعلى عرض السلع وعلى عملية الإنتاج وعلى الاقتصاد الوطني.

ويمكن ايجاز اهم مؤشرات واثار التضخم، بالاتي: [١٠]

١. الاثر الاجتماعي على عدالة توزيع الدخل، إذ تنتفع فئات معينة في المجتمع في حين تتضرر فئات اخرى، فينتفع اصحاب الاسهم بسبب ارتفاع الاسهم في ظل التضخم ويستفاد المدينون لانهم حصلوا على نقود ذات قوة شرائية اكثر في حين انهم يسددوا ديونهم بنقود ذات قوة شرائية اقل بسبب التضخم، كما يستفاد اصحاب الدخول التي مصدرها الارباح، وكذلك اصحاب الدخول المرتبطة بحركة الاسواق لانها ترتفع مع ارتفاع الأسعار، كما يستفاد اصحاب العقارات والموجودات الثابتة الاخرى بسبب الارباح الطائلة التي تحققت لهم بفعل ارتفاع الأسعار، اما الفئات الاخرى التي تتضرر بسبب التضخم منهم الدائنون لانهم يستلمون نقوداً ذات قوة شرائية اقل مقارنة بقوتها الشرائية عندما دفعت بهيئة قروض خاصة كالقروض متوسطة وطويلة الاجل، كما يتضرر اصحاب الدخول الثابتة من موظفين ومتقاعدين بسبب انخفاض القوة الشرائية لدخولهم، وهذا مما يؤدي إلى تفاوت الدخول لصالح اصحاب دخول الملكية على حساب اصحاب الدخول الثابتة. ، ان انخفاض القوة الشرائية لاصحاب الدخول المحدودة والأجور الثابتة وارتفاعها لفئات اخرى سيؤدي إلى تعميق الاختلال من التوازن الاقتصادي بين الأفراد، وسيتبع ذلك ظهور العديد من السلوكيات الاجتماعية المرتبطة بالابعاد الاقتصادية كالرشوة والسرقة والتهرب الضريبي والجمركي، والى تدني ولاء الموظفين لاعمالهم والبحث عن فرص اخرى للكسب المشروع أو غير المشروع والى تدني إنتاجية العمل بسبب احساسهم بعدم عدالة الاجور، ويترتب على ذلك تراجع الدولة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي معاً وتعميق المشكلات الاقتصادية السائدة فيه.

٢. الاثر على مستويات الدخل الحقيقي، يؤدي التضخم إلى ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج، اي ارتفاع تكاليف الإنتاج، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع أسعار المنتجات من السلع والخدمات مسبباً ارتفاع في تكاليف المعيشة، اي ان المستهلكين لا يستطيعون شراء الا قدر قليل من السلع والخدمات بدخولهم النقدية، على سبيل المثال اذا ارتفعت أسعار سلعة ما إلى الضعف فهذا يعني ان كمية السلعة والخدمات التي يشتريها المستهلك بدخله النقدي منها ستنخفض إلى النصف ما لم ترتبط تلك السلعة باشباع احتياجات ثابتة غير قابلة للاستبدال، فان كمية الانخفاض عندئذ لن تتأثر

---

(١٠) **ينظر: فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، ط١، دار جدارا للكتاب العالمي، عمان/ الاردن، ٢٠٠٧، ص ص٣١٧ . ٣٢٠.**
وكذلك: عبد الوهاب الامين، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط١، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان/ الاردن، ٢٠٠٢، ص ص٢١٧ . ٢١٩.

بمعدلات كبيرة، انما سيتم الاستغناء عن سلع وخدمات اخى يمكن الاستغناء عنها مؤقتا، وهذا يعني انخفاض في مستوى الدخل الحقيقي اي في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها المستهلك بدخله النقدي.

٣. الاثر على مشاريع التنمية الاقتصادية، ان ارتفاع أسعار المواد والسلع الإنتاجية يعني انخفاض قيمة العملة الوطنية اتجاه العملات الأجنبية، وهذا يفيد كنتيجة إلى ارتفاع في تكاليف اقامة المشاريع الاستثمارية، وطالما ان العالم دخل حيز الاعمال والأنشطة الراسمالية، فان اي مستثمر يرغب في اقامة تلك المشاريع فان التضخم يدفع به إلى الاستيراد لاغلب مدخلات العملية الإنتاجية، في ظرف انخفاض قيمة العملة الوطنية، مما سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف القيام بالمشاريع الإنتاجية، مما يؤدي إلى انخفاض عدد المشروعات القائمة ثم اعاقة عملية التنمية الاقتصادية.

٤. الاثر على الميزان التجاري: يؤدي ارتفاع أسعار السلع المنتجة محلياً إلى انخفاض القوة التنافسية لها في الاسواق العالمية، مما يؤدي إلى انخفاض في حجم الصادرات في ذلك البلد في حين يؤدي انخفاض أسعار السلع المستوردة نسبة إلى نظيرتها المحلية المرتفعة الأسعار إلى زيادة في حجم الواردات مما يعني زيادة في الاعتماد على الخارج، لان ارتفاع الأسعار محلياً يجعل السلع المستوردة لها قدرة اكبر على التنافس محلياً، وان زيادة الاستيرادات وانخفاض الصادرات يؤدي إلى اختلال الميزان التجاري الذي هو عبارة عن الفرق بين الصادرات والواردات للبلد المعني، ويأخذ البلد المعني على التوجه نحو الاستيراد وقلة الاعتماد على السلع المنتجة محلياً، مما يؤدي إلى قلة الإنتاج وتعطيل جزء كبير من الطاقة الإنتاجية وقوة العمل ثم ظهور البطالة والتي هي آفة اقتصادية–اجتماعية لا تقل خطراً عن ظاهرة التضخم.

٥. الاثر على معدلات الفائدة، بسبب تأثير ارتفاع الأسعار تنخفض رغبة المقرضين على الاقراض، وبالتالي ينخفض عرض الأموال القابلة للاقراض من جهة وتزداد رغبة المقترضين بالاقتراض فيرتفع الطلب على الأموال القابلة للاقراض من جهة اخرى، ونتيجة لتفاعل الجانبين يتوقع ارتفاع أسعار الفائدة بما يساوي معدل التضخم. واذا صاحب ذلك ارتفاع في عرض النقود من قبل الحكومة فستكون المعضلة الاقتصادية كبيرة داخل الدولة.

ثانياً/ سياسات استهداف التضخم

لا يمكن للدولة ان تترك التضخم منفلت بلا نهايات استناداً الى اعمال وانشطة وحركة السوق، انما تتجه ارادات الدول الى استهدافه، بقصد كبح نموه وايصاله الى معدلات مقبولة.

ويعد استهداف التضخم (Inflation Targeting) كإطار للسياسة النقدية يتم من خلالها قيام البنك المركزي بتحقيق تضخم منخفض، وقد بدأ تطبيق هذه السياسة في عدد من الدول المتقدمة مستهل العقد الاخير من القرن الماضي، وتحديداً في نيوزلندا، واليوم هي سياسة مطبقة في اكثر من (٤٠) بلداً، استنادا لقدرتها على توفير شروط الاستهداف، وقد استطاعت هذه السياسة ان تحقق قدراً كبيراً من النجاح في البلدان المتقدمة من خلال المحافظة على استقرار الأسعار، فمثلاً استطاعت بريطانيا خفض التضخم من مستوى ٥.٥% عام ١٩٩٢ إلى ٤% عام ١٩٩٧ ثم إلى مستوى ٢.٥% عام ١٩٩٩، ثم خفض إلى مستوى ٢.٣% عام ٢٠٠١. والبرازيل حققت خفضاً في معدلات التضخم من مستوى ٥٣٥% عام ١٩٩١ إلى مستوى ٨% عام ٢٠٠٠ إلى مستوى ٤% عام ٢٠١٠. ويمكن للبلدان النامية الاستفادة من هذا المنهج عن طريق القيام بإصلاحات تتضمن الشفافية والمصداقية في اتخاذ القرارات الخاصة بتقليل التضخم، ويتفق معظم الاقتصاديين على ان التضخم المرتفع يمكن ان يشوه القرارات المتخذة من قبل القطاع الخاص فيما يتعلق بالادخار والاستثمار والإنتاج، ولذلك قامت العديد من الدول بمنح الاستقلال المؤسسي للبنوك المركزية من اجل ان تأخذ دورها الفاعل والقانوني بتوجيه السياسة النقدية أساساً لتحقيق نوعاً ما من استقرار الأسعار [١١].

ويعرف استهداف التضخم بأنه ((النظام النقدي الذي لا يكون له هدف وسيط انما يتم استهداف معدل التضخم بشكل مباشر، إذ يتم تحقيق هذا الهدف من خلال اتباع ثلاث خطوات:

الاولى تحديد السياسة النقدية الكفيلة بمعدل التضخم المستهدف

الثانية ان يتنبأ البنك المركزي بمعدل التضخم في المستقبل

الثالثة تتم مقارنة المعدل المستهدف بالمتوقع فإذا كان المتوقع اعلى من المستهدف يتم اتباع سياسة نقدية انكماشية والعكس صحيح)) [١٢].

كما يعرف استهداف التضخم بأنه ((تبني مقاربة مباشرة لمكافحة التضخم، إذ تتمثل هذه السياسة في اعلان صريح من قبل السلطات النقدية بأن هدف السياسة النقدية هو تحقيق مستوى

---

(١١) توفيق عباس عبد عون، ود.صفاء عبد الجبار علي، تقييم سياسة استهداف التضخم في بلدان مختارة، مجلة جامعة كربلاء، المجلد التاسع، العدد (٢)، ٢٠١١، ص٦٢. وايضاً: احمد ابريهي علي، التضخم والسياسة النقدية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، العدد ٢٤، ٢٠١٠، ص ص٩-١١.

(١٢) شوقي جباري، تقييم سياسة استهداف التضخم في البلدان الناشئة، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، العدد ٦، ٢٠١٤، ص ص٧٧-٧٨.
http://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/8178/1/ABPR_06_A05.pdf

محدد لمعدل التضخم خلال مدة زمنية محددة على ان يترافق ذلك مع اعطاء الاستقلالية التامة للبنوك المركزية في وضع وتطبيق السياسات والاجراءات اللازمة لتحقيق الهدف المعلن مع الالتزام الكامل بالشفافية لتحقيق الهدف المعلن، في وضع السياسات وتطبيقها، وكذلك توجهاتها المستقبلية بما يعزز مصداقية البنوك المركزية ويرسخ ثقة الاسواق)) [١٣].

وفيما يتعلق بالسياسات والاجراءات التي تتخذها البنوك المركزية في التعامل مع اشكالية التضخم في بلدانها، فانها تتضمن اربعة اجراءات تطبيقية عامة، متباينة حسب درجة قوة التضخم داخل الدولة، وهي[١٤]:

١. تحديد معايير حساب التضخم القائم والمتوقع، اي تحديد مؤشر مناسب لمعرفة ما موجود من تضخم وما متوقع منه، وهي على انواع لكن الغالب منها نوعين: الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتي تحسب على اساس كونها سلة سلع وخدمات متباينة ويعكس توازناً بين عوامل محددة للطلب والعرض الكلي، والمخفض الضمني للناتج المحلي الاجمالي، الذي يتعامل مع هيكل الإنفاق؛ ويعد الرقم القياسي لاسعار المستهلك الاكثر شيوعاً في الاستخدام.
٢. تحديد المعدل المستهدف للتضخم، في ضوء مؤشرات عدة منها: حجم النمو المتوقع في الناتج المحلي، كمية عرض النقود المستهدفة، الواقعية في طرح المؤشرات،.. بمعنى تحديد المعدل في ضوء قدرة السياسة النقدية على مواجهة صدمات العرض والطلب الكلي القصير الامد. ولا يوجد تضخم صفري لان الدولة تحتاج إلى مرونة في تحديد الأسعار والأجور والسماح بالفائدة،.. انما يكون في الغالب صغيراً لا يتعدى نطاق ٣% في الدول المستقرة. ويتوقف المدى او الرقم الذي يحدد كنقطة استهداف على مدى قابلية التنبؤ بآثار الادوات النقدية ومدى المرونة المسموح بها للاسعار والاجور، وهو في العموم يحسب في تقديرات بعض الاقتصاديين على اساس قسمة توقعات التضخم في سنوات محددة على معدلات الفائدة المعمول بها وقت احتساب التضخم المستهدف.
٣. تحديد الاجراءات الملائمة لابقاء التضخم ضمن النطاق المستهدف، وهي عبارة عن حزم من السياسات النقدية والمالية.

---

[١٣] ناجي التوني، استهداف التضخم والسياسة النقدية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، على الرابط: http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/111/111_develop_bridge6.pdf

[١٤] المصدر نفسه، ص٦٢.

٤. تحديد المدى الزمني لأجل الوصول إلى الرقم المستهدف بحيث يعتمد ذلك على تكلفة الوصول إلى تحقيق التضخم المستهدف.

بمعنى اخر، ان الاستهداف في الاصل ليس للتضخم بذاته، انما هو وضع سياسة نقدية تكون قادرة على المحافظة على استقرار الدولة اقتصادياً، فالدولة لا يمكنها كبح جماح التضخم لعوامل داخلية وخارجية عدة، منها ان نمو عرض النقود مستلزم اساسي للتعامل مع النمو الطبيعي في قوة العمل، وفي الاجور، وان اغلب عوامل الإنتاج بحكم الاعتمادية المتبادلة والعولمة انما ترتفع لدوال العرض والطلب العالمي الكلي، ثم ان الدعاية والاعلان أثرتا على تغيير تفضيلات المستهلكين مما يؤثر على اتجاهات الطلب الكلية،.. ويبقى على البنوك المركزية وضع نطاق مستهدف للتضخم، ان تم تجاوزه بمعدلات جموح مرتفعة فان الاقتصاد الوطني يتعرض لمخاطر عدم الاستقرار، والعكس صحيح.

وتعد سياسة استهداف التضخم اطار لسياسة نقدية تلزم البنك المركزي بالسعي لتحقيق تضخم منخفض، وتبدء العملية عادة بإعلان رسمي من جانب البنك المركزي خلال فترة زمنية محددة، مثل تحديد نسبة للتضخم مقدارها ٣% في السنة خلال خمسة اعوام من البدء بالاستهداف ان كان التضخم جامح، ثم يكون البنك مسؤولاً عن تحقيق هذا الهدف، شرط ان يتمتع بالحرية في كيفية استخدام ادواته واساليبه، وان يوفر بصفة منتظمة معلومات عامة بشأن ستراتيجيته وقراراته، ويساعد هذا الالتزام بالشفافية بالحد من عدم اليقين بشأن المسار المقبل للسياسة النقدية، بينما يزيد من مصداقية البنك المركزي وخضوعه للمساءلة [١٥].

والسياسة النقدية هنا هي اجراءات حكومية تستهدف عرض النقود، وقيمتها الحقيقية، ومستوى القدرة الشرائية للدخول، واغلب الدول فصلت هذا الامر عن السياسة المالية (باعتبارها اجراءات تخص الموازنة والايرادات والإنفاق،..)، في حين تركت الاخيرة لوزارات مثل: المالية والتخطيط، فانها وضعت الاولى بيد البنك المركزي، ومنح استقلال تام لاتخاذ كل الاجراءات الكفيلة بالحفاظ على الاستقرار الاقتصادي من الاسفل: التضخم والقدرة الشرائية وقيمة العملة، وعرض النقود،.. في حين يكون على الحكومة اعتماد اجراءات تنشيط الاقتصاد من الاعلى: تقديم مزايا مالية وضريبية للمنتجين، فرض ضرائب على السلع والخدمات المستوردة بقصد حماية المنتج المحلي، منع الاغراق، ومنع الاحتكار، منح القروض للمنتجين المحليين، وتقديم حوافز للاستثمار،..

([١٥]) انزوكروتشي، ومحسن خان، الانظمة النقدية واستهداف تقليل التضخم، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، سبتمبر ٢٠٠٠، ص٤٩.

ان تدخل البنوك المركزية لا يفيد دائماً بان التضخم يقع ضمن النطاق المستهدف، بحكم ان الاقتصاد ظاهرة دينامية متفاعلة مع بيئات متعددة، وحتى يصل إلى اقل قدر من الاختلاف عن النطاق المستهدف يتطلب ان يمارس البنك المركزي مهامه باعلى مستوى من المهنية، وباقصى قدر من الوسائل التي تمكنه من تحقيق غايته.

وهنالك مجموعة من الشروط لنجاح تطبيق سياسة استهداف التضخم تتعلق بتطبيق سياستين مالية ونقدية في آن واحد، وهي:

١-فيما يتعلق بالسياسة المالية، ورغم انها لا تؤثر بشكل مباشر على التضخم الا انها تؤثر على السياسة النقدية، مما يجعلها عاجزة عن التعامل مع التضخم، اذ تضع وزارة المالية السياسة المالية للدولة، وبموجبها تتحدد مصادر الايرادات واستخداماتها، ومقدار الفائض في الموازنة يحدد حجم السيولة المتاحة، وبالتالي كلما انخفض مقدار الفائض فيها سيؤدي ذلك إلى خفض معدل التضخم. وهذا ما يتحصل من خلال توازن بين الصادرات والاستيرادات والتوازن بين الايرادات والنفقات، أو قد تقوم وزارة المالية ببيع الدين العام أو جزء منه إلى الجمهور وبالتالي سحب النقد المتوفر في السوق ويؤدي ذلك إلى الحد من عرض النقد، الذي يعد واحد من مسببات التضخم. كما قد تلجأ وزارة المالية إلى زيادة الضرائب على السلع الكمالية، التي تتداولها القلة من السكان من اصحاب الدخول المرتفعة. وذلك للمحافظة على عرض النقود المتاح، والاجراء الاخر الذي يمكن لوزارة المالية القيام به هو خفض الإنفاق الحكومي، اذ يعد الإنفاق الحكومي احد الأسباب المؤدية إلى زيادة المتداول من النقد في السوق، وبالتالي فإن الحد من هذا الإنفاق سيؤدي إلى خفض كمية النقد المتداول في الاسواق[١٦]. والاجراء الاخير عدم اللجوء الى سياسات التوظيف الشامل للموارد البشرية في القطاع الحكومي، اي عدم التوسع في سياسات التوظيف لانه يؤدي الى التوسع في الإنفاق في غياب انشطة اقتصادية حقيقية.

والسياسات المالية تتطلب الاتي: [١٧]

- استقرار الاقتصاد الكلي، حيث ان معدلات التضخم شديدة التقلب تعوق تطبيق هذه السياسة، كما ان البدء بهذه السياسة من معدلات تضخم مرتفعة فانها تتطلب وقت اطول لخفضها ضمن النطاق المستهدف. كما يفترض ان تعتمد على اقتصاد ذو

---

(١٦) خليل محمد حسن الشماع، الإدارة المالية، بغداد، بلا، ١٩٩٢، ص ص٤٨ . ٤٩.

(١٧) توفيق عباس عبد عون، صفاء عبد الجبار علي ، تقييم سياسة استهداف التضخم في بلدان مختارة، مصدر سبق ذكره، ص٦٥. وايضاً: يوسف عثمان ادريس، نظام استهداف التضخم كاطار لإدارة السياسة النقدية، المتطلبات وتجارب التطبيق، مجلة المصرفي، الإدارة العامة للبحوث والاحصاء، بنك مصر المركزي، القاهرة، العدد ٤٩، ٢٠٠٩، ص١٨.

قاعدة انتاجية قابلة للتوقع ولا تعتمد على الريع وبمعدلات مرتفعة جدا في نمو الناتج المحلي الاجمالي، وهنا يقتضي توفر قاعدة بيانات محدثة ودقيقة عن الوضع الاقتصادي الكلي واحتمالاته.

- قوة الوضع المالي للدولة، اي مستوى العجز المالي ومدى امتلاك احتياطي من العملة الاجنبية واحتياطي ثابت من الذهب، اذ ان الحكومة التي تتعرض لعجز مالي كبير بين المخطط للايرادات والإنفاق، في ظل ارتفاع معدل الإنفاق الحكومي، تحتاج إلى الاقتراض مما يعقد السياسة النقدية وخاصة في حالة الاقتراض من البنك المركزي الذي يؤثر بدوره على القاعدة النقدية وعلى التضخم، وبالاضافة لذلك يزيد الاهتمام بحجم الدين العام نظراً لان زيادته بشكل كبير قد تجعل البنك المركزي يعزف عن رفع أسعار الفائدة عند الحاجة بسبب اثر ذلك على أسعار فائدة الاوراق المالية الحكومية، وتعد هذه الطريقة الاخرى التي يحد من خلالها الضعف المالي من استقلالية البنك المركزي وقدرته على التحرك ومن ثم فأنه يمكن اعتبار استقلالية البنك المركزي احدى الامور التي ترتبط بقوة الوضع المالي للدولة.
- استقرار القطاع المالي ودرجة تطوره، إذ ان ضعف الجهاز المصرفي وتزايد مشكلة القروض الرديئة من شأنه ان يقيد من قدرة البنك المركزي على التحرك وفي هذه الحالة قد لا يتمكن من رفع أسعار الفائدة عند الحاجة خوفاً من الاضرار المحتملة على الجهاز المصرفي، أما اذا زاد حجم ملكية الجهاز المصرفي من العملات الأجنبية فان البنك المركزي يهتم بشكل كبير بسعر الصرف، وتأتي اهمية عمق القطاع المالي ومرونته من ان استهداف التضخم يمثل اطاراً للعمل يهتم بقوى السوق واوضاعه، حيث ان البنوك المركزية التي تطبق هذه السياسة تستعمل عمليات السوق المفتوحة ومن ثم يكون من الاهمية بمكان ان تحدد أسعار الفائدة بناءاً على قوى السوق.

٢-اما ما يتعلق بالسياسة النقدية فان البنوك المركزية تتولى وضع وتنفيذ السياسات النقدية باعتماد مجموعة من الادوات، كالاتي: [١٨]

أ-الادوات الكمية، وتشمل ما يلي:

([١٨]) **توفيق عباس عبد عون، صفاء عبد الجبار علي، مصدر سبق ذكره، ص٦٥.**

- زيادة سعر الخصم، فمن النشاطات الاعتيادية التي تقوم المصارف التجارية بها: خصم الاوراق التجارية للأفراد، وفي حالات اخرى تقوم بإعادة خصمها لدى البنك المركزي، وفي هذه الحالة يقوم البنك المركزي برفع سعر اعادة الخصم بهدف التأثير في القدرة الائتمانية للمصارف من اجل تقليل حجم السيولة في السوق، ويعد هذا الاجراء واحداً من الاجراءات لمكافحة التضخم.
- دخول البنوك المركزية إلى الاسواق بائعة للاوراق المالية وذلك من اجل سحب جزء من السيولة المتداولة في السوق، وهو ما يسمى بدخول السوق المفتوحة.
- زيادة نسبة الاحتياطي القانوني، اذ تحتفظ المصارف التجارية بجزء من الودائع لدى البنوك المركزية، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما انخفضت القدرة الائتمانية لدى المصارف.

ب–الادوات النوعية، فتتلخص بطريقة الاقناع لمدراء المصارف التجارية والمسؤولين فيها عن الائتمان المصرفي، بسياسة الدولة الهادفة إلى خفض السيولة المتداولة في الاسواق، وهذه السياسة فعالة في الدول النامية بشكل كبير.

ج–معدلات الفائدة، غالباً ما تقترن معدلات الفائدة بمصادر التمويل المقترضة سواء اكانت هذه المصادر قصيرة ام متوسطة ام طويلة الاجل، اذ يخصص رأس المال في اطار النظرية المالية من خلال أسعار الفائدة، وتتفاوت هذه الأسعار حسب تفاوت اجال الاقتراض، فالفوائد على القروض قصيرة الاجل تكون اقل في حين تكون أسعار الفائدة على القروض طويلة الاجل مرتفعة (للمخاطرة بخسارة فرص اكثر ربحاً) بينما أسعار الفائدة على القروض متوسطة الاجل تكون بين السعرين، وتزداد أسعار الفائدة عند تزايد الطلب على رؤوس الأموال الحاصل عن الرواج الاقتصادي، وقد تتوفر فرص استثمارية تشجع المستثمرين على استغلالها، لذلك سيزداد الطلب على رؤوس الأموال وعلى شكل قروض قصيرة الاجل، الامر الذي يؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة القصيرة الاجل بشكل يفوق أسعار الفائدة على القروض طويلة الاجل.

وهنا يقتضي من البنك المركزي اعتماد اجراءات اخرى لضمان تنفيذ يسير لسياسات الاستهداف تتعلق بالاتي[١٩]:

---

(١٩) **توفيق عباس عبد عون، صفاء عبد الجبار علي ، تقييم سياسة استهداف التضخم في بلدان مختارة، مصدر سبق ذكره، ص ٦٦. وايضاً: يوسف عثمان ادريس، نظام استهداف التضخم كاطار لإدارة السياسة النقدية، مصدر سبق ذكره، ص ١٩.**

- توفر النماذج المطلوبة لاستهداف التضخم، إذ تمتلك الدول التي تبنت هذه السياسة عدداً من النماذج التي يتم استخدامها لاغراض التنبؤ بمعدلات التضخم، وتجدر الاشارة إلى ان الدول المتقدمة الصناعية تمتلك الكثير من النماذج المعقدة التي استغرق اعدادها سنوات عديدة، اما الدول النامية فإنها تمتلك نماذج بسيطة ولا يتم الاعتماد على نتائجها بشكل كبير، ويرجع ذلك لكثرة التغيرات الهيكلية في هذه الدول ولقصر السلاسل الزمنية للبيانات المتوفرة فيها، مما يدفعها للاعتماد على الاحكام والتقديرات الشخصية عند تطبيق سياسة استهداف التضخم، ومن هنا تظهر اهمية تطوير نماذج التنبؤ والتقدير على الاقل لتوفير رؤية اولية لصانعي القرار، وفي هذا المجال تحاول الدول النامية ان تدير نماذجها باستخدام بعض المؤشرات الاساسية وان تحلل النتائج وبعد ذلك يتم تنفيذ الاحكام والتقديرات الخاصة بصانعي القرار، ويحدث ذلك ايضاً في حالة دقة النماذج ومصداقيتها، اذ يقوم صانعوا السياسة بمراجعة النتائج اولاً ثم يستخدمون احكامهم الشخصية.
- الاعلان الصريح من قبل البنك المركزي عن هدف رقمي او نطاق رقمي لمعدل التضخم المستهدف على ان لا يتجاوز سقف الـ ١٥% على مدى ثلاث سنوات قادمة، في الاجل المتوسط، يتم الالتزام بالوصول اليه، والهدف هنا ليس المعدل لذاته انما استقرار الأسعار ومنع ذبذبتها العالية، ولا يمكن تحقيق هذا الهدف والشرط في آن الا عبر جعل البنك المركزي مؤسسة مستقلة خاضعة للمسائلة[٢٠].
- يتوجب ان تكون هناك علاقة مستقرة بين ادوات السياسة النقدية وبين معدل التضخم المستهدف، مع ملاحظة ان يكون الهدف واضح للسياسة النقدية، الا وهو استهداف التضخم، رغم انه يتداخل مع سعر الصرف الاسمي، ومستوى الاجور، فكلما كانت حركة رؤوس الأموال كبيرة فان الوصول إلى سعر صرف ثابت او مستقر يكون على حساب خفض معدلات التضخم، مما يؤثر على مصداقية السياسة النقدية[٢١]؛ وهذا جزء من مشكلة العراق النقدية جراء غياب نشاط اقتصادي حقيقي في البلد.

---

(٢٠) رجاء عزيز بندر، استهداف التضخم، دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية، بغداد، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، ٢٠١١، ص٦.

(٢١) رجاء عزيز بندر، استهداف التضخم، المصدر السابق، ص٧.

من كل ما تقدم، يتبين ان الاستهداف يتطلب شرط الاستقلالية للبنك المركزي في وضع السياسة النقدية، ويتطلب منه التركيز على مسائل:

- استهداف عرض أو سيولة النقد المتاحة وخفضها بطريقة عقلانية: التوفير مثلاً، أو الاستثمار، أو التحكم برفع معدل الأجور والمرتبات بنسب مرتبطة بمعدلات التضخم وليس بنسب عشوائية، لان القصد هو المحافظة على القدرة الشرائية للأفراد أو تعزيزها
- واستهداف جنوح الأسعار عبر السيطرة على معدلات التنافسية داخل الدولة ومنع الاحتكار، فان تطلب الامر السماح بتدفق السلع الأجنبية بلا عوائق، أو تقييدها بالضرائب،..
- ولا ننسى بالطبع الاثر النفسي الذي يساعد على خلق بيئة تفرض التضخم في الدولة، واهمها: المؤشرات الاقتصادية المتوقعة، ووجود عملات نقدية بفئات كبيرة في السوق،..

ان كل ما تقدم من سياسات واجراءات تستعملها الدول في التعامل مع التضخم الموجود أو المحتمل، استهدف نطاق محدد له خلال مدى زمني معين، انما يتوقف مدى نجاحه كما بينا على جملة من العوامل، اهمها مدى استقلالية ومهنية البنك المركزي، وامتلاكه الوسائل الكفيلة بوضع التضخم ضمن نطاق محدد، وعلى مدى معارضة سياسات الحكومة المالية لاجراءات البنك في سياساته النقدية.

ولم يكن طرح وتطبيق سياسة استهداف التضخم، ليمر دون وجود انتقادات، فقد أرجع بعض الاقتصاديين النجاحات المحققة من تطبيق هذه السياسة ليس إلى السياسة المطبقة لذاتها بل إلى وجود تطورات مصاحبة لتنفيذ تلك السياسة، ومنها مثلا تحرير التجارة والاندماج الاقتصادي وثورة الاتصالات، كما ان القول بصحتها على الاطلاق قول يجافي الحقيقة كونها لم تخضع للتجربة الكافية التي تتيح إمكانية الحكم عليها بمصداقية. ويمكن ايجاز اهم الانتقادات في النقاط التالية [٢٢]:

١- ان بعض الاعمال الاقتصادية ممكنة، مثلاً: تثبيت سعر الصرف، او استهداف معدل نمو ما، او التحكم بالعرض النقدي، الا ان استهداف معدل محدد للتضخم تبقى مسألة قابلة

([٢٢]) صفاء عبد الجبار الموسوي، عدنان كريم نجم الدين، الاء نوري حسين، قياس وتقييم استهداف التضخم في اسواق مختارة، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العدد ١٠، ٢٠٠٩، ص ص٣٣-٣٤. وايضاً: شوقي جباري، تقييم سياسة استهداف التضخم في البلدان الناشئة، مصدر سبق ذكره، ص ص٨١-٨٢. وايضاً: ناجي التوني، استهداف التضخم والسياسة النقدية، مصدر سبق ذكره، ص١٣.

للتحقق او الفشل، كونها تتوقف في نجاحها على حزم متباينة من الاجراءات، كل منها مستقلة بذاتها، وقد لا ترتبط لذاتها بالتضخم.

٢- ان كل سياسة لاستهداف التضخم، وخصوصاً ان كان جامحاً، فانها تتطلب حتى يتبين تأثيرها مدة من الزمن قد تصل إلى اكثر من خمسة اعوام، وهي مدة طويلة قبل السماح باجراء تغيرات على سياسة الاستهداف وتتبع اهدافها مرة ثانية.

٣- ينصب اهتمام البنك المركزي في تصميم برنامج واجراءات الاستهداف على الارتفاع الثابت للاسعار، وتجاهل التقلبات الطارئة في الأسعار بحكم عوامل تمت الاشارة اليها متعلقة بمناسبات محددة او باختلاف علاقة العرض والطلب او بظروف طارئة. في حين ان هناك عوامل اخرى ضاغطة على قاعدة الاسعار، وبعضها قد يكون طويل الامد ومنها مثلا ارتفاع الأسعار بفعل صدمات خارجية: ارتفاع عناصر الانتاج عالمياً، مثلاً ارتفاع سعر الطاقة، يقود إلى ارتفاع اسعار السلع والخدمات، ولا مجال للاستهداف هنا الا بخفض قاعدة العرض النقدي، وهو ما يعرض الناتج المحلي الاجمالي للانخفاض.

٤- لا يمكن ممارسة سياسة الاستهداف بنجاح إلى اجل مفتوح، فبحكم الارتباط بين الاقتصاد الوطني والاقتصاد العالمي بعلاقات اعتمادية-تبعية متبادلة، فانه ينتقل للدولة كل الايجابيات والسلبيات في الاسواق العالمية بنسب متباينة. وقد يتطلب الحال مستقبلاً العدول عن سياسة الاستهداف واتباع سياسات اخرى بديلة.

٥- ان سياسات استهداف التضخم تتطلب منح سلطة تقديرية واسعة للبنك المركزي، وهي سلطة قد تتطلب التوسع او تقليل المعروض النقدي، فضلاً عن التحكم بسعر الفائدة، واحداث بعض التغيرات في السياسة المالية متوائمة مع السياسة النقدية، وهذا الامر يفيد بوضع ضغوط على السياسات العامة للحكومة، وهو امر غير مستساغ من قبل الحكومة في ان تضع سلطة مستقلة عنها لقيود على سياستها العامة.

وعموماً، تبقى السياسات النقدية التي تستهدف التضخم سياسة يمكن قبولها والتوسع بها لمواجهة ظاهرة مستفحلة او يمكن التغاضي عنها واعتماد سياسات غيرها.

ثالثاً/ مؤشرات التضخم في العراق

ان التضخم ظاهرة ليست جديدة على الاقتصاد العراقي، فالتضخم موجود منذ فترة السبعينات من القرن الماضي، وخصوصاً بعد ارتفاع أسعار النفط عالمياً وما صاحبها من تطبيق خطط

التنمية الخمسية والانفجارية في تلك الفترة، حيث عمدت الدولة إلى التضخم المستهدف من خلال القيام بمشاريع تنموية كبيرة تم تمويلها من الزيادة الحاصلة في ميزانية الدولة بفضل ارتفاع أسعار النفط عالمياً [٢٣]. بمعنى اخر، ان البنية الاقتصادية للدولة العراقية كانت ضعيفة وتعتمد على الزراعة بشكل كبير، وعند حصول الحكومة على عوائد ريع كبيرة جراء تصدير النفط بعد التاميم والحظر النفطي العربي في سبعينيات القرن الماضي، تضاعفت العوائد بدرجة كبيرة، وكان الاتجاه الحكومي هو إلى الإنفاق على اي مشروع اقتصادي وتنموي لتحقيق تحول في المجتمع العراقي، ومثل هكذا انفاق لابد ان يصاحبها ارتفاع في معدلات التوظيف العامة، وفي عرض النقود، وارتفاع في الاجور، والتضخم يكون كنتيجة، الا انه نتيجة مستهدفة بفعل اجراء حكومي وهو عكس التضخم الطبيعي الذي يفرض على الحكومة ويتطلب تدخلاً منها لوقف ارتفاعه ووضعه ضمن مستويات محددة.

واستمر الوضع طبيعياً حتى مستهل الثمانينات، عندما بدأت عجلة ظاهرة التضخم، ومن العوامل التي ادت إلى تفاقم الظاهرة الحروب التي مر بها العراق وما رافقها من ارتفاع في المديونية، والحصار الاقتصادي، واتباع سياسات غير صحيحة في العرض النقدي، وفي توسيع الجهاز الوظيفي التنفيذي (بطالة مقنعة)،.. وبقيت هذه الظاهرة قائمة بل اصبحت مستعصية على الحكومة، خصوصاً ان الأنشطة الاقتصادية لا تخضع لمنطق التنافس التام الذي يحدد الأسعار ضمن سقوف عالمية، انما كانت السلع المنتجة تخضع لنظام الدعم، وما يستورد منها يدعم من قبل الدولة ثم يدخل إلى الاسواق، وكان العراق يخضع لسياسات استهداف التضخم الأجنبي بشكل غير مباشر كون السلع والخدمات لن ترتفع عما موجود في السوق العالمية.

لكن الامر المستغرب هو استمرار الظاهرة بعد الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق بعد عام ٢٠٠٣ [٢٤]، إذ ورث النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ نظاماً اقتصادياً متخلفاً يعاني من مجموعة من الاختلالات والمشكلات البنيوية تمثلت باختلال العلاقة بين قطاعات الاقتصاد الوطني وخاصة الصناعة والزراعة، بالاضافة إلى مشكلات ناجمة عن سوء الإدارة والتخطيط

---

[٢٣] ثريا عبد الرحيم، تقييم اداء السياسة النقدية في العراق واثرها في التضخم دراسة تحليلية للمدة من ١٩٨٠ . ٢٠٠٣، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (١٣)، العدد (٤٨)، ٢٠٠٧، ص١٤٧.

[٢٤] وسام حسين علي، تحليل العلاقة بين الدولرة والتضخم في العراق للمدة ٢٠٠٦ . ٢٠١٠: دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة (٣٦)، العدد (٩٤)، ٢٠١٣، ص٦٩.

السليم[٢٥]، امام ذلك وضعت الإدارة المدنية لسلطة الاحتلال بعض الاجراءات الاقتصادية والتشريعات بهدف اصلاح الاقتصاد العراقي، كإتخاذ مجموعة من القرارات تهدف إلى تحويل الإدارة المركزية إلى الإدارة اللامركزية، وسعت إلى اصلاح الجهاز المالي والمصرفي، وحاولت سلطة الاحتلال اعادة عافية الإنتاج النفطي إلى ما كان قائم من إنتاج قبل عام ٢٠٠٣، بالاضافة إلى اجراءات اخرى تمثلت بتحسين القدرة الشرائية للفرد العراقي برفع المرتبات وتبديل العملة النقدية وخفض الدعم، وغيرها. وهذه الاجراءات وان كانت تفيد ان يصل التضخم إلى مستويات الأسعار الحقيقية اقليمياً وعالمياً، ومن ثم فان الدخول في التنافسية التامة لا يسمح برفع الأسعار في العراق استثناءاً، والا تم اللجوء إلى بدائل في الاستيراد.

وتم تأسيس صندوق التنمية العراقي لضم الأموال المودعة لدى الامم المتحدة والخاصة بباقي اموال برنامج النفط مقابل الغذاء، بالاضافة إلى العوائد التي يحصل عليها العراق من جراء تصدير النفط، ودخولها للعراق استناداً إلى عمليات وفعاليات اقتصادية وليس سياسية، تتم باستشارة خبراء دوليين، بدلا من اغراق العراق بالنقد الأجنبي[٢٦].

وحققت هذه الاجراءات على صعيد الاعوام الاولى نجاح في تحسين القدرة الشرائية للفرد، وتوجيه الموارد، رغم ان العراق لم ينتج اي سلعة أو خدمة لمواطنيه، باستثناء الخدمات الادارية والخدمية للاجهزة الحكومية التنفيذية والخدمية والبلدية. وتؤثر صفات الاقتصاد العراقي وواقعه على ظاهرة التضخم فاختلال الهيكل الاقتصادي، القائم على تصدير النفط وعوائد الريع وغياب الإنتاج الفعلي، واختلال التجارة الخارجية (ريع النفط مقابل السلع والخدمات)، واختلال هيكل الإنتاج، وازمة السكن والبطالة بكافة انواعها، والديون الخارجية، وسياسة التوظيف غير المدروسة وخصوصاً في قطاعات تستنزف موارد ضخمة: الامن والدفاع، وغيرها ادى إلى ارتفاع معدلات التضخم بصورة أو بأخرى، والذي ارتفع بمعدل ٣٣.٦% عام ٢٠٠٣، و بـ ٣٧.٣% عام ٢٠٠٤، وبـ ٣٧% عام ٢٠٠٥، وهو ما جعلها تستهلك اغلب الزيادة في المرتبات[٢٧].

---

(٢٥)عبد الجبار عبود الحلفي، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في استهداف التضخم، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد ٣١، جامعة البصرة، ٢٠١٢، ص ص١٩-٢١.

(٢٦) منعم دحام العطية، العقبات التي تواجه الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، السنة (٣٥)، العدد (٩٣)، ٢٠١٢، ص٣٥٨.

(٢٧) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية لسنة ٢٠٠٨، ص ص٨٣-٨٤.

لقد حصل البنك المركزي على استقلاليته وفقاً لقانون ٥٦ لعام ٢٠٠٤ بعد ان كان تابع للحكومة العراقية، هذا مما جعل السيطرة على معدلات التضخم ممكنة، إذ حافظت معدلات التضخم في عام ٢٠٠٥ على مستوياتها عن عام ٢٠٠٤، فيما صار المعدل قريب من سقف ٣١.٧% عام ٢٠٠٦ حسب اصدارات البنك المركزي العراقي مع وجود نسبة للخطأ في هذه التقديرات كونها لم تبن على دراسات ومؤشرات كافية وملائمة لحساباتها بحكم ما مر على العراق من ظروف في ذلك الوقت، ويعود ذلك الارتفاع إلى الاسراع في تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادي التي من ضمنها رفع الدعم نسبياً عن المحروقات وبعض السلع الداخلة ضمن مفردات البطاقة التموينية، وجاءت هذه الاجراءات بشكل مفاجئ.

وخلال المدة اللاحقة على منح الاستقلالية للبنك، اتجه إلى التعامل مع التضخم، وبعد عام ٢٠٠٦ ظهرت فاعلية سياسات البنك المركزي، عبر مؤشرين:

- ان الارتفاع في معدل الأسعار تباطؤ، ومن ثم حافظت مدخولات الأفراد على قدرتها الشرائية النسبية
- ارتفعت قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار، واصبح للدينار العراقي الثقة عند الأفراد لاستخدامه كوعاء ادخاري، عندما ارتفع سعره مقابل الدولار من نحو ١٤٨٠ دينار للدولار عام ٢٠٠٣ إلى مستوى ١٣٢٠ دينار للدولار عام ٢٠٠٦، بسبب المزادات التي اقامها واشرف عليها البنك المركزي العراقي لبيع وشراء الدولار بهدف السيطرة على مستوى معين لسعر الصرف، كهدف وسيط لتحقيق الهدف النهائي وهو الاستقرار النقدي.

واستمر انخفاض التضخم، فارتفاع سعر الدينار طوال العام ٢٠٠٧، وفي عام ٢٠٠٨ انخفض معدل التضخم إلى١٩.٣% وكان هذا الانخفاض نتيجة لارتفاع سعر صرف الدينار العراقي الذي وصل إلى ١٢٦٧ دينار للدولار، واستمر الانخفاض الحاصل في معدلات التضخم للعام ٢٠٠٩ إلى ١٣%، وارتفع معه قيمة الدينار العراقي للدولار بما يساوي ١١٨٢ دينار، رافقها اجراء آخر نفذ من قبل الحكومة العراقية الا وهو رفع سقف المرتبات عام ٢٠٠٨، في وقت اصاب الاقتصاد العالمي الانكماش بسبب الازمة المالية العالمية وانخفاض أسعار السلع والخدمات عالمياً، وهو ما اسهم في خفض معدلات التضخم في العراق، لان الاقتصاد العراقي يعتبر اقتصاد استهلاكي اي يعتمد على استيراد السلع والخدمات من الدول الاخرى، اما في عام ٢٠١٠ فقد بلغ التضخم ٧.١% [٢٨].

([٢٨]) **وسام حسين علي، تحليل العلاقة بين الدولرة والتضخم في العراق للمدة ٢٠٠٦ . ٢٠١٠، مصدر سبق ذكره، ص٦٩.**

وكان بالامكان خفض أسعار التضخم إلى مستويات اعلى تقارب الـ ٢% أو ربما اقل لو خفض حجم الفساد المالي، حيث كانت اغلب اعمال الفساد هي عبارة عن صرف على مشاريع وهمية، ومن ثم فان ضخ النقود للسوق بلا عائد تنمية أو نشاط اقتصادي فعلي، كان مما رفع من معدل الأسعار بشكل أو باخر، خصوصاً ونحن نتعامل مع سوق فساد ضخم يبتلع اغلب مفاصل ميزانية الاستثمار للدولة العراقية الواقعة بين ٣٠- ٤٠ مليار دولار سنوياً بين عام ٢٠٠٨- ٢٠١٥، فضلاً عن ان الميزانية التشغيلية (رواتب الموظفين) نفسها فيها عيبين:

- المرتبات المرتفعة جدا للمناصب السياسية وتقاعد السياسيين: اعضاء الحكومة ومستشاريها واعضاء البرلمان ومستشاريه.
- وجود نسبة غير محددة من موظفي الدولة وخصوصاً في القطاعين العسكري والامني غير موجودين حقيقة وانما هم عبارة عن اسماء وهمية يخصص لها مرتب شهري.

وهو ما راكم تدفق النقود إلى السوق المحلية والذي يفرض نفسه في اتجاه اصحاب رؤوس الأموال إلى المزايدة في شراء السلع والخدمات والموجودات، مما رفع قيمتها اكثر من سعرها الحقيقي في السوق، مما رفع معدل التضخم بشكل قابل للملاحظة.

ويبقى الربط بين عرض النقود الذي تقوم به الدولة العراقية، من بعد تغيير العملة عام ٢٠٠٣، والتضخم امر غير متحقق تماماً، وحتى في الدول المتقدمة، فان متغيرات النقود لم يتم تأشيره في الدلالة على التضخم، وتمت البرهنة ان هناك مؤشرات اكثر منه تاثيراً في الدلالة على التضخم، فالنقود لم تكن ذات دلالة مهمة على المستوى العام للأسعار في العالم، بل تثبت بعض الدراسات ان هناك ضعف الصلة بين السيولة والتضخم[٢٩]. وما ضخ من مرتبات خلال المدة اللاحقة على العام ٢٠٠٨

---

(٢٩) يذهب البعض إلى القول ان هناك نصيب افتراضي من كمية النقود المتداولة قياساً لعدد السكان، ومجموع الكتلة النقدية الموجودة على الناتج المحلي الاجمالي ان كان موشره موجب فانه يؤشر وجود تضخم، وكلما ارتفعت النسبة كلما كان هناك افراط نقدي داخل الدولة وكان التضخم يكافئه،.. وهناك مؤشرات نقدية اخرى يحسب من خلالها التضخم ومنها مثلاً: مخفض الناتج الضمني، ومعامل الاستقرار النقدي، والطريقة القياسية لاسعار الجملة والمفرد،.. الا ان عرض النقد كاساس لحساب التضخم لم يعد محور تركيز المدارس الاقتصادية انما التركيز هو على انخفاض القدرة الشرائية للنقود. ينظر: عدنان كريم نجم الدين، محمد علي حميد، جعفر طالب احمد، التضخم الاقتصادي وتحليل العلاقة السببية بين التضخم وعرض النقد في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، العدد ٦، ٢٠١٢، ص ص٣٤٥-٣٤٩.

لم يكن سبباً في استمرار وتيرة التضخم ضمن نطاق التضخم الزاحف، انما ما صاحبها من اجراءات وسياسات مالية قامت بها الحكومة[٣٠].

وإجمالاً تتزايد أرجحية المتغيرات الاقتصادية الحقيقية في تفسير التضخم في العراق، وفي نفس الوقت تتضائل صلة التضخم بشروط استقرار القطاع المالي، فالعراق شهد اكثر من ازمة مالية ارتفع معها سعر الدولار للدينار، الا انه لم تكن حاسمة في رفع معدلات التضخم، بينما كان الربط بين التضخم والتفاعل بين العرض والطلب الكلي وارد، والفجوة ما زالت بين المعروض المحلي من انتاج وخدمات وبين الطلب عليها، ويهيأ الامر لرفع التضخم عدم العدالة في توزيع المدخولات والمرتبات، فهي وفرت سيولة نقدية تكفي لرفع الأسعار بشكل عام.

لقد كان التضخم في العراق يتغير من سلعة لاخرى ومن سنة لاخرى، فالعقارات ارتفعت بمعدل يصل إلى ٦٥% خلال المدة ١٩٩١- ١٩٩٣، ثم ب ٣٦٤% خلال المدة ١٩٩٦-٢٠٠٢، ثم بـ ١١٤% خلال المدة ٢٠٠٣- ٢٠٠٧ ثم إلى ١١% عام ٢٠٠٩، ثم إلى ١٦% عام ٢٠١٢،.. والامر هنا لا يحسب على اساس سلعة مجردة ما، انما يؤخذ وزنها في حساب التضخم، وهو حساب يتغير من سنة إلى اخرى حسب تفضيلات المستهلكين في صرف مدخولاتهم عليها على محسوب اساس سنة ميلادية، وفي العام ٢٠١٢ مثلاً، فان سلة الأسعار القياسية كانت تعطى النسب الاتية للسلع والخدمات: الغذاء: ٣٧%، ثم سلة العقارات: ٣٥%، ثم سلة الوقود: ١٥%، ثم الملابس: ١٠%، ثم سلع وخدمات اخرى مختلفة: ٣%، وهذه السلع تشكل مؤشر عام فيه اختلافات نسبية بين فرد واخر، ويتغير بين سنة واخرى، حسب اختلاف التفضيلات لدى المستهلك العراقي، واختلاف ما يرصده من مدخلات لشراء تلك السلع والخدمات أو التعامل بها. وفيه عموماً،

---

(٣٠) توجد دراسات عدة حللت الاسباب المتعددة للتضخم في العراق، وذهبت إلى تاشير مدى واسع من المتغيرات منها: اختلال الهيكل الاقتصادي كونه يركز على النفط بنسبة ٩٣% من العائدات الحكومية او ٧٦% من الناتج المحلي الاجمالي وفقاً لسنة ٢٠١٣، وتشوه التجارة الخارجية كون النفط يشكل ٩٥% منها، وارتفاع معدل الانكشاف الاقتصادي ليصل إلى نسبة ٩٦%، واختلال هيكل الانتاج بضعف حاد في الصناعات التحويلية، وارتفاع في ازمة السكن بوجود عجز يقدر بنحو ٣ مليون وحدة سكنية، وارتفاع مؤشر البطالة لمستوى ٢٦% من قوة العمل، وارتفاع ظاهرة البطالة المقنعة لمستوى ٦٠% من قوة العمل الموجودة، وارتفاع مؤشر الفساد المالي الذي يتلع اغلب الميزانية التشغيلية،.. وهي مما تجعل الاقتصاد العراقي اقتصاداً رخواً، ارتفع معها= =معدل التضخم بين عامي ١٩٨٢- ٢٠٠٠ بنحو ٢٦٣٠%، ثم إلى ٨٨٢٠% عام ٢٠٠٤، ثم إلى ١٤٨٢١% عام ٢٠٠٦، وهو أمر غير مسبوق في مختلف اقتصاديات العالم ان يستمر الارتفاع لمدة تزيد على خمسة وعشرين عاماً متواصلاً بلا علاج، وبمعدلات بلغت خمسة ارقام في مؤشر النسبة المئوية. ينظر: عبد الجبار عبود الحلفي، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في استهداف التضخم، مصدر سبق ذكره، ص ص٣٩-٤٠.

يلاحظ ان سلة الغذاء في حساب التضخم كانت تشغل نحو ٦٣% عام ٢٠٠٣ واصبحت تشغل نحو ٢٨% عام ٢٠١٢، وسلة العقارات (بيع وشراء وايجار) كانت تشغل نحو ١١% واصبحت ٢١% على التوالي، ووزن سلة الوقود كانت ٢% واصبحت ٦%، وسلة الملابس ارتفعت من مستوى ٨% إلى نحو ١٨% على التوالي [٣١].

وعموماً، ان هناك اهمية لتوسيع مفهوم سياسة التضخم، والذي من الصعب حصره في الادوات النقدية والمالية، بل يتطلب الأمر إهتماماً أشمل بشروط إنتاج السلع والخدمات واستجابة التكاليف والأسعار النهائية لضغوطات الطلب. بعبارة اخرى، نجد ان اتجاه الأسعار في الاقتصاد العراقي اخذ بالارتفاع للسنوات بعد ٢٠٠٣ بسبب الظروف الامنية والسياسية الغير مستقرة، وكذلك ارتفاع الرقم القياسي للأسعار ارتفاعاً حاداً للسنوات ٢٠٠٥ -٢٠٠٦، وذلك على اثر تطبيق وصفات صندوق النقد الدولي الخاصة برفع الدعم عن أسعار المشتقات النفطية وسلة الغذاء واتجاهات الخصخصة.

ومنذ العام ٢٠٠٧ بدأ وضع الاقتصاد العراقي يتحسن قليلاً، نتيجة امتصاص الاقتصاد الصدمة الكبيرة الناتجة عن رفع الدعم عن أسعار المشتقات والغذاء، وبدء تطبيق البنك المركزي العراقي سياسات برفع قيمة الدينار مقابل الدولار، فضلاً عن توقف الزيادات في أسعار المشتقات، مما أدى إلى نمو محدود للرقم القياسي للأسعار[٣٢].

اما الناتج المحلي لما بعد عام ٢٠٠٣ فحقق ارتفاعاً من ٢٩٥٨٥٧٩ مليون دينار/ ١٩.٣ مليار دولار عام ٢٠٠٣ إلى ٦١٦٧٣٤٨ مليون دينار/ ٤٢.١ مليار دولار عام ٢٠٠٥، ثم إلى ١٧١.٩ الف مليار دينار/ ١٣٨.٥ مليار دولار عام ٢٠١١، وهذه الارقام تعكس لنا تطور القيمة النقدية للناتج المحلي فقط، اذ نجد ان الناتج الاسمي قد حقق معدلات نمو موجبة بلغت ٢١,٧% كمتوسط للمدة ٢٠٠٣ . ٢٠٠٥، ونحو ٥% للمدة بين ٢٠٠٩- ٢٠١٢، واجمالي النمو بين ٢٠٠٤ -٢٠١٢ كان نحو ١٢.٣%، اما بالنسبة لتطور الناتج الحقيقي فحقق رقماً مطلقاً مقداره ٤٢٦٠٩ مليون دينار عام ٢٠٠٣ ارتفع إلى ٥١٠٨٠ مليون دينار عام ٢٠٠٥، ثم ارتفع إلى

---

(٣١) ثريا عبد الرحيم، تقييم اداء السياسة النقدية في العراق واثرها في التضخم، مصدر سبق ذكره، ص ص١٥٢-١٥٢. وايضاً: أحمد ابريهي علي، التضخم بين متغيرات الاقتصاد الحقيقي والتحليل النقدي حزيران ٢٠١١، شبكة الاقتصاديين العراقيين، في: ٣ نيسان ٢٠١٢

http://iraqieconomists.net/ar/2012/04/03/%D8%AF-%D8%A3%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%AA-%D8%A7/

(٣٢)عبد الجبار عبود الحلفي، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في استهداف التضخم، مصدر سبق ذكره، ص ص٤٢-٤٣.

مستوى ٧٨٦٧٠ مليون دينار عام ٢٠٠٧، ثم ارتفع إلى سقف ١٦٣٢٣٤ مليون دينار عام ٢٠٠٩، ثم إلى سقف ١٧٨٩٠٠ مليون دينار عام ٢٠١١ ومن هنا نجد ان الناتج الحقيقي كان اقل من الناتج الاسمي، اذ بدأت بوادر التضخم بالظهور والتأثير على تخفيض القيمة الحقيقية للناتج، وهذا الامر يمكن ان يكون واضحاً اذا نظرنا إلى معدلات نمو للناتج الحقيقي حيث انها حققت معدلات نمو بلغت بالمتوسط – ٢٥,١% للمدة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥ في حين ان الناتج الاسمي حقق معدلاً بلغ ٢١,٧% كمتوسط لنفس المدة، وكان معدل النمو للناتج الحقيقي للمدة بين ٢٠٠٤– ٢٠١٢ نحو ١١.٢%، هذا الامر يعني ان ارتفاع المستوى العام للأسعار قد اثر باتجاه تخفيض القيم الحقيقية للناتج المحلي الاجمالي، الامر الذي يعني ان هناك اتجاهات تضخمية في الاقتصاد.

اما بالنسبة لنمو عرض النقد ومقارنته بالنمو الناتج الاسمي والحقيقي، نلاحظ ان عرض النقد قد نما بمعدل ٥٧,٧% كمتوسط للمدة من ٢٠٠٣ . ٢٠٠٥، في حين نما الناتج الاسمي ٢١,٧% كمتوسط لنفس المدة، بينما نما الناتج الحقيقي بمقدار سالب بلغ – ٢٥,١% كمتوسط لنفس المدة، اما المدة من ٢٠٠٥ . ٢٠٠٧ فان معدل نمو عرض النقد بلغ ٤٠.٤% في حين نما الناتج الاسمي ٢٧% مقابل نمو بلغ ١٥.٨% للناتج الحقيقي، ونما عرض النقد بنحو ٢٦.٧% خلال المدة بين ٢٠٠٧– ٢٠١١، في حين نما الناتج الاسمي بنحو ١٧%، والناتج الحقيقي بنحو ١٠.١% الامر الذي يؤكد ان ثمة فجوة بين الطلب والعرض الحقيقي ومن ثم ظهور اشارات تضخمية متباينة [٣٣].

بمعنى آخر، ان التضخم شهد خلال المدة بين ٢٠٠٣– ٢٠٠٧ ارتفاعاً بدرجات كبيرة للرقم القياسي العام، نتيجة الارتفاع في مجموع سلة الغذاء والطاقة والعقارات، والمواصلات، وكافة السلع والخدمات، وسببها اجراءات تخفيض الدعم وعدم وجود عروض للانتاج من السوق المحلية، مقابل ارتفاع الطلب، وكان المعدل العام للتضخم الممكن حسابه هو اكثر من ٣٠%، لكن التضخم ما لبث ان اتجه للانخفاض بعد عام ٢٠٠٧ ليصل إلى مستوى ١٢.٨% عام ٢٠٠٩، ثم إلى ٦.٥% عام ٢٠١١، واغلب التضخم كان بسبب سلة الطاقة، وبسبب ارتباط السوق العراقية بالسوق العالمية، بمعنى ان التضخم في العراق غلب عليه كونه تضخم مستورد بعد العام ٢٠٠٧، رافقه ارتفاع

---

(٣٣) ميثم لعيبي اسماعيل، واحمد هادي سلمان، التضخم في عراق ما بعد ٢٠٠٣: أسباب، مؤشرات، ومعالجات، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة (٨)، العدد (٢٤)، ٢٠١٠، ص ص٤٥ . ٤٧. وايضاً: اسماء خضير ياس، تحليل معدلات التضخم في العراق للفترة ٢٠١٠_٢٠٠٠، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد ٣٦، ٢٠١٣، ص٥٣–٥٥.

الطلب على العقارات (الايجارات تحديد) قابل قلة المتاح منها، وارتفاع في المعروض النقدي العام وتباين في المرتبات وارتفاع المرتبات للوظائف السياسية، وارتفاع الاستهلاك الحكومي، ووجود البطالة المقنعة، وهو ما يقع في اطار كونه تضخماً زاحفاً، بسبب سعة مشاركة النفط في تكوين الاقتصاد (بنحو ٤٦% عام ٢٠١١)، في حين ان القطاعات الاخرى ما زالت هامشية (الزراعة بنحو ١٠% والصناعة بنحو ٧%، وقطاع الخدمات الحكومية بنسبة ١٦%، والصناعات التحويلية ٢%، قطاع البناء ٦%، قطاع التجارة ٧%، قطاع العقارات ٦%..)، ناهيك عن ارتفاع في معدلات البطالة والبطالة المقنعة، كل ما تقدم تسبب بظاهرة التضخم واستمرارها[٣٤].

رابعا: العراق وإمكانية استهداف التضخم

هل نجح البنك المركزي في استهداف التضخم وجعله ضمن نطاق مستهدف؟ ولماذا؟

ان المؤشرات السابقة تقدم لنا تصور عما قام به البنك المركزي من اجراءات محدودة للتعامل مع التضخم ومحاولة كبح جماحه، من خلال التعامل مع سعر الصرف، بشكل واسع النطاق.

ان سياسة الاستهداف كما بينا تتوخى التعامل مع الارتفاع في الاسعار، ومن ثم تسعى إلى تحقيق معدلات نمو حقيقة، وقياس جودة تلك السياسة انما ميدانه ما طبق على ارض الواقع، وليس البحث عن نموذج ملائم، وذلك بعد نحو عقد من الزمن من التطبيق لهذا النموذج. وسياسة الاستهداف يمكن تتبعها من خلال قياس فعالية الاستهداف جزئيا: الارتفاع في الاسعار، او من خلال تتبع فعاليتها الكلية: المحافظة على القوة الشرائية للنقود، او من خلال قياس النسب التي لم يتم بلوغها وكانت نسب مستهدفة. والمؤشرات الحاكمة لنا هنا هو الاحصاءات المتاحة، ويقاس الامر بواقعية من خلال المقارنة بين: التضخم القائم عام القياس وليكن عام ٢٠٠٥، والتضخم القائم عام ٢٠١٤، والتضخم المتوقع بعد مدة ولتكن خمسة اعوام (٢٠٢٠)، والتضخم المستهدف، فكلما وجد فرق بين المستهدف وبين ما ظهر من معدلات تضخم عام ٢٠١٤، وبينه وبين ما سيظهر عام ٢٠٢٠ فانه دالة على فشل السياسات العامة في الاستهداف. والبيانات الاحصائية السنوية المتاحة والتحليلات التي انجزتها عدة دراسات بينت ان العراق حقق نتائج جيدة على صعيد الفرق بين التضخم الحقيقي والمستهدف، خلال المدة بين ٢٠٠٥– ٢٠١٤، ووقع التضخم ضمن المدى الذي

(٣٤) سعد زغلول بشير (اعداد)، التضخم في الاقتصاد العراقي، بغداد، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠١٣، ص ص٣–٤.

توخته إدارة البنك المركزي العراقي، باعتبار ان مشكلة الاقتصاد العراقي والقطاع النقدي فيه انما هي مشكلة اكبر من ان يعالجها اجراء منفرد للبنك وحده[٣٥].

لقد اتبع البنك في استهداف التضخم ثلاثة اجراءات مترابطة وهي:

-إدارة سعر الفائدة،

-وتقليل عرض النقد ووقف معدلات نموه المفرطة،

وإدارة سعر صرف الدينار للدولار الامريكي

اما سعر الفائدة فان البنك رفعه من سقف ٣% عام ٢٠٠٣ إلى سقف ١٦% عام ٢٠٠٥، ثم اتجه إلى خفضه إلى معدل ٦% عام ٢٠١٢ بعد ان انخفضت معدلات التضخم العامة من مستوى ال ٣٧% عام ٢٠٠٥ إلى مستوى ١٨% عام ٢٠٠٨ ثم إلى مستوى يقارب ال ٦ % عام ٢٠١٢. اما عرض النقود فانه كان ضمن السقف المحدد، اذ يلاحظ ان عرض النقد يتحدد بمعادلات عامة عدة، منها انه يتحدد وفقا للعلاقة بين المستوى العام للاسعار، وكمية النقد وتداولها قياسا للناتج المحلي غير النفطي، وقد نمى معدل عرض النقد بنسبة ٣٤.٤% خلال المدة بين ٢٠٠٤- ٢٠١٢، وهي نسبة معقولة قياسا بسعر الصرف والناتج المحلي غير النفطي[٣٦].

واتجه البنك إلى إدارة سعر الصرف، من خلال المزاد العلني للعملة، وفيه يتم بيع العملة ومبادلتها بالدولار وفقاً لسعر رسمي، واتجه البنك إلى رفع تدريجي لسعر صرف الدينار العراقي الرسمي قياساً للسوق، من سقف ١٤٨٠ دينار للدولار عام ٢٠٠٣ إلى مستوى ١١٨٠ دينار للدولار عام ٢٠١٤، وحسب سياقات عمل البنك فانه يجب ان لا يتجاوز الفرق بين سعر البنك وسعر السوق ٢%، وعمل البنك هنا ليس عمل تجاري انما عمل يقع ضمن سياسة نقدية تهدف إلى تخفيف الاثار التضخمية، لكي يتحقق استقرار في الاسعار[٣٧].

---

(٣٥) صفاء عبد الجبار الموسوي، عدنان كريم نجم الدين، الاء نوري حسين، قياس وتقييم استهداف التضخم في اسواق مختارة، مصدر سبق ذكره، ص ص٣٧-٣٨.

(٣٦) التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق، البنك المركزي العراقي، ٢٠١٣، ص ص٦٧-٦٩. وايضاً: محمود محمد داغر، السياسة النقدية في العراق، من التبعة إلى الاستقلال غير الفعال، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد ٦٥، شتاء ٢٠١٤، ص ص٣٠-٣٢.

(٣٧) سنان محمد رضا الشبيبي، البنك المركزي وهدر المال العام، غرفة تجارة وصناعة السليمانية، في: ٨ ايار ٢٠١٣
http://www.sulcci.com/arabic/drejaWtar.aspx?NusarID=14&Jmare=14

ومن تتبع ما تم انجازه على ارض الواقع، يتبين ان البنك نجح نسبياً في سياسة الاستهداف، في وقف ارتفاع التضخم.

ولعل الظروف السياسية كانت اصعب المسببات في خفض قدرة البنك في الحد من التضخم ليكون بمستويات ومديات اكبر من المدى الذي تحقق الا وهو بين ٦- ٧% خلال المدة بين ٢٠١٢- ٢٠١٥، واهم تلك الظروف هي:

- محاولات حكومية مستمرة لسحب جزء من احتياطي العملة الأجنبية لدى البنك المركزي، والتي تتجاوز سقف الـ ٦٠ مليار دولار عام ٢٠١٤، و ٣١.٥ طن من الذهب، لدعم السياسة المالية للحكومة في معالجة التازم السياسي.
- محاولات التدخل بمزاد العملة والسعي لتوجيهه ليكون منفذ لسحب العملة الأجنبية لتغطية أنشطة سياسية، وهو ما تسبب بمازق في عمل البنك طوال المدة بين ٢٠١٤- ٢٠١٥.
- كانت محاولات البنك في ضبط سعر الصرف عبر ضخ كميات من النقد الأجنبي للمصارف الاهلية لبيعها للمواطن بسعر محدد يقع بحدود ١١١٨ دينار للدولار الامريكي الواحد طوال المدة ٢٠١٠- ٢٠١٤، محدودة الاثر جداً كون اغلب البنوك لم تلتزم بالبيع لكامل الكميات المستهدفة، انما تقوم ببيع جزء يسير منها مما يجعل البنك يتحمل كلف خسائر كبيرة من هذه المبالغ التي يعاد تدويرها للسوق مسببة خلل في نظام العدالة الاقتصادية والاجتماعية
- ان سياسات الحكومة المالية والفساد والأنشطة التنموية الوهمية واغراق الاعمال الادارية بوظائف وهمية (بطالة مقنعة)، وتوسيع الاجهزة الامنية والعسكرية من غير وجود عائد فعلي على الارض، وسقف المرتبات المرتفع لاصحاب الدرجات السياسية،... كلها اثرت على اجراءات البنك المركزي في بلوغ التضخم لنطاق محدد.

من كل ما تقدم، يتضح انه قد ارتفع التضخم في العراق طوال المدة اللاحقة على العام ٢٠٠٣ إلى معدلات عالية، وذلك لعدة أسباب، هي: [٣٨]

١. عدم مرونة الجهاز الإنتاجي تجاه الطلب، وتهميش القطاعين العام والخاص، بفعل غياب وجود سياسة عامة اقتصادية.

(٣٨) عبد الجبار عبود الحلفي، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في استهداف التضخم، مصدر سبق ذكره، ص٥٢.

٢. شيوع عملية التضخم المستورد بسبب سياسة الاغراق التي سمحت بها سلطة الاحتلال من الدول المجاورة وغير المجاورة للعراق، وذلك بهدف الوصول بالأسعار إلى مستوياتها العالمية والقضاء على الدعم الحكومي.
٣. المضاربات التي حدثت في سوق العقار وغيرها من الأنشطة الاقتصادية من قبل مجموعة من الحائزين على أموال غير مشروعة، او جراء التدفق النقدي لمرتبات مرتفعة جداً.

ولم تكن سياسات البنك المركزي تستوعب كل جوانب الخلل انما كانت تستهدف بعضها بحكم صلاحيات البنك، فالاعابة الحاصلة ليست إلى البنك واجراءاته انما إلى السياسات المالية والى عمق الخلل الاقتصادي الموجود.

لقد ركز البنك المركزي العراقي على استهداف التضخم في اجراءاته، وذلك ارتباطاً مع برنامج الاصلاحات الاقتصادية والمالية مع صندوق النقد الدولي، وهو من جملة ما اشترطه الصندوق لدعم طلب العراق إلى نادي باريس لتخفيف عبء المديونية، عام ٢٠٠٤[٣٩]، إذ انطلقت سياسة البنك المركزي العراقي في استهداف التضخم، وكما بينا في اعلاه، من خلال عدة اجراءات مترابطة وهي:[٤٠]

١. مدى نجاحه في إدارة سعر الفائدة، فنجاح البنك المركزي في إدارة سعر الفائدة هو شكل من اشكال الوسائل النقدية غير المباشرة التي تساعد البنك المركزي على تحقيق اهدافه المتمثلة في توجيه الاستقرار النقدي، اذ شرع البنك بتنفيذ ما يسمى بالتسهيلات القائمة واعتماد السياسة النقدية للبنك، اذ يتلقى ودائع الاستثمار بفائدة ٦% ووفرت احتياطيات لدى البنك المركزي بمثابة ودائع اودعتها المصارف لدى البنك المركزي، وكانت تلك سياسة نجحت إلى حد ما في احتواء جزء هام من السيولة.
٢. السيطرة على عرض النقد، إذ يتم ملاحظة ثلاثة عناصر تحدد عرض العملة في العراق وهي: مركز الحكومة النقدي، ميزان المدفوعات، عادات الجمهور المصرفية. وسعى البنك إلى سحب اكبر كمية من النقد لدى الجمهور، ويتم التحكم بجزء من هذه العملية عبر تشجيع الافراد على الايداع بسعر فائدة مرتفع نسبيا، يتلائم ومعدل التضخم.

---

[٣٩] احمد ابريهي علي، التضخم والسياسة النقدية، مصدر سبق ذكره، ص٢٢.

[٤٠] التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق، البنك المركزي العراقي، ٢٠١٣ مصدر سبق ذكره، ص ص٧٤-٧٦.

٣. إدارة سعر الصرف، بدأ البنك المركزي العراقي بسياسة التدخل في سوق الصرف منذ العام ٢٠٠٥ بسياسة متشددة عارضاً الدولار للبيع بهدف مواجهة التضخم المفرط في العراق الذي بلغ معدلات عالية جداً، نتيجة لتدهور سعر صرف الدينار امام العملات الاخرى والناتج عن سياسة الباب المفتوح التي اتبعتها إدارة قوات الاحتلال، مما ادى إلى تآكل القوة الشرائية للنقود لدى المواطنين، ولدى الحكومة التي لن تتمكن من القدرة على المنافسة في مجال التجارة الدولية بسبب ضعف الدينار العراقي، وقد تمكن البنك من تحسين سعر صرف الدينار امام الدولار من قرابة ١٥٠٠ دينار للدولار في العام ٢٠٠٥ إلى قرابة ١١٢٠ دينار للدولار منذ العام ٢٠١٠.

وكخلاصة، من كل ما تقدم، يتضح ان العراق في سياساته الهادفة إلى تقليل معدلات التضخم من مستويات الجنوح، استطاع عبر اجراءات البنك المركزي النقدية إلى خفضه، ليس ضمن النطاق المأمول انما تم خفضه إلى مستويات اقل حدة، رغم انها ما زالت تستهلك اجور ومرتبات العاملين والأفراد، لثلاث أسباب رئيسية:

- اخطاء السياسة المالية للحكومة
- غياب أنشطة اقتصادية حقيقية، مما يجعل العراق يرتبط بالاستيراد بشكل شبه كلي، اما بالنسبة للطلب على بعض السلع والخدمات التي لا يمكن استيرادها: السكن مثلاً، فان العرض قياساً بالطلب ضعيف جداً، وتاثر إلى حد كبير بالخلل في توزيع النقد، وبسوق الفساد.
- خضوع وتعرض اغلب عوامل الإنتاج إلى مضاربات وعلاقات العرض والطلب في السوق العالمية بحكم انكشاف الاقتصاد العراقي.

الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات

يعد التضخم من المشكلات الاقتصادية التي ترتبط ببعدين رئيسين، الاول يرتبط بالجانب الحقيقي للاقتصاد، والثاني يرتبط بالجوانب النقدية والمالية. وقد عانى العراق خلال المدة اللاحقة على العام ٢٠٠٣ من ارتفاع مؤشرات التضخم إلى مستويات غير مسبوقة، لأسباب اقتصادية ومالية ونقدية، وعدم وجود سياسات عامة اقتصادية كفوءة قادرة على ضبط اجمالي الوضع الاقتصادي.

لقد توصل البحث إلى عدة استنتاجات، وهي:

١. يعد التضخم من اخطر الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها النظام الاقتصادي العراقي، والذي برزت ملامحه واثاره وخطورته بعد عام ٢٠٠٣. وبعض من مسببات التضخم ترجع إلى عوامل في الاقتصاد واخرى في السياسة العامة المالية العراقية.
٢. تواضع في اداء السياسة النقدية في السيطرة على عرض النقد مع وجود اخفاقات بين حين وأخر، وأسبابه خضوع السياسة النقدية أو قراراتها إلى الضغوط الحكومية وخصوصاً فيما يتعلق بالاصدارات النقدية الجديدة والمبالغ بها ومزاد البنك لبيع العملة، وسعر الصرف، والسحب من الاحتياطي النقدي للعملة الموجود لدى البنك.
٣. استخدام الحكومة سياسة التمويل بالعجز للانفاق العام والتي ادت إلى تسارع معدلات التضخم وظهور الاختلالات الداخلية والخارجية واتساع حالة اللاتوازن، مما لم يفد معها سياسات البنك المركزي النقدية.
٤. التوسع الكبير في حجم الائتمان المقدم من قبل البنك المركزي والمصارف التجارية إلى الحكومة لتمويل العجز نتيجة لزيادة الإنفاق العام على الصعيدين المدني والعسكري بسبب ظروف العراق الاستثنائية، وهذا التوسع ادى إلى زيادة عرض النقود بصورة هائلة خصوصا بعد عام ٢٠١٤.
٥. نجاح السياسة النقدية يعتمد على استقرار السياسات الاخرى المكملة وخصوصاً سياسة الإنفاق الحكومي، اي يعتمد على السياسة المالية للحكومة. وما زالت اجزاء مهمة من سياسات الحكومة المالية تسبب برفع سقف التضخم او عدم القدرة على استهدافه، ومنها: سياسات التوظيف وسياسات دعم الرعاية الاجتماعية، وهما مما يمكن الحد منهما عبر اما تشجيع نمو القطاع الخاص او بانماء قطاع مختلط يعتمد التمويل الذاتي في العمل، ويكون مقابلها رفع الدعم عن منظومة الرعاية وتخفيض سياسات التوظيف العامة.

التوصيات:

لتحقيق سيطرة على التضخم ضمن نطاق مستهدف، فانه يتوجب على السلطات الحكومية التنفيذية، اعتماد سياسات عامة تتوخى تطبيق الاجراءات الاتية:

١. ضرورة اجراء تغييرات هيكلية في بنية الاقتصاد العراقي بهدف رفع الكفاءة الإنتاجية للقطاعات السلعية، وتعزيز القوة التصديرية دون الاعتماد على مورد النفط بشكل مطلق، من خلال تشجيع الجانب الحقيقي من الاقتصاد بتفعيل الاستثمار، وتنويع مكونات الناتج

المحلي الاجمالي وعدم الاعتماد على العنصر الوحيد في الاقتصاد وهو النفط، فمن بين القطاعات التي يجب التركيز عليها هي: الكهرباء والبناء والتشييد، والسياحة والبنى التحتية، والنقل والمواصلات والزراعة والصناعة. ناهيك عن ايجاد حلول لمشكلات موجودة وحقيقية في الاقتصاد يرتفع فيها التضخم، ومنها الايجارات والمواد الغذائية، ودعم محدود للدينار العراقي حتى يجعل الصناعة المحلية قادرة على المنافسة.

٢. ان العرض النقدي الواسع وارتفاع مرتبات الوظائف السياسية والخاصة وغياب الانشطة الاقتصادية الحقيقية، لا يعالج برفع الاصفار من العملة فهو ليس وصفة جاهزة للتخلص من التضخم، انما الامر يتطلب اصلاحات اقتصادية هيكلية، منها: وضع نظام ضريبي يسيطر على الإنفاق الحكومي كون الاقتصاد قائم على الإنفاق الريعي وليس على التزود بالضرائب، وايجاد معالجات لمسببات التضخم واهمها رفع معدلات الاستثمار لتوليد قدرة انتاجية فعلية.

٣. اقرار تشريعات وقوانين تهدف إلى اعطاء استقلالية إلى البنك المركزي في اتخاذ القرارات الخاصة بالسياسة النقدية وخصوصاً الاصدار النقدي، وبيع العملة وتحديد سعر الصرف، وتحديد معدل الفائدة، والذي يجب ان يكون بعيد عن القرارات السياسية المتخذة من قبل الدولة وتكون هناك هيئة استشارية تضم خبراء اقتصاديين واكاديميين تشارك في صناعة القرارات الاقتصادية. ويدخل ضمن ذلك المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار، وذلك من خلال تعزيز وتقوية الدور الايجابي الذي يقوم به البنك المركزي من خلال مزاد العملة، والعمل على زيادة الثقة بالدينار وزيادة الاحتفاظ به كمخزن للقيمة، مما يؤدي إلى المحافظة على ارتفاع قوته الشرائية.

٤. دعم اجراءات البنك المركزي في توفير احتياطات نقدية أجنبية من خلال تنويع الموجودات الأجنبية، والذهب، والتقليل من الاعتماد على الدولار كاحتياطي نقدي وحيد أو عملة تدخل وايجاد بدائل اخرى من العملة الصعبة، كون الدولار نفسه عملة تتعرض للتاكل المستمر مما يجعل اي احتياطي يعتمد عليه يتعرض للتاكل.

٥. ضرورة تطبيق مزيج متناغم من الاجراءات المالية والنقدية لغرض تجنب التعارض ما بين تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي وما بين معدلات التضخم العالية التي يواجهها الاقتصاد العراقي، وذلك من خلال اتباع سياسة نقدية سهلة وسياسة مالية متشددة حيث

ان السياسة النقدية السهلة مع انخفاض في أسعار الفائدة تعمل على تشجيع الاستثمارات، بينما تعمل السياسة المالية على فرض ضرائب مالية وتقليل من الإنفاق الحكومي، وعلى خلق مستوى من الادخار عند مستوى الاستخدام الكامل يكون مساوي لمستوى الاستثمار الذي حققته السياسة النقدية، مما يساعد ذلك على تلافي حدوث التضخم. وهو ما يتطلب اجراء اصلاحات نقدية شاملة واستخدام السياسات الاقتصادية المالية لكي تتكامل هذه الحزمة من السياسات للحد من التضخم والحد من السيولة النقدية الهائلة. يرافقها ضبط الإنفاق العام وخاصة الإنفاق الاستهلاكي البذخي الذي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ومن ثم تنامي الضغط على العرض المحدود مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في السلع والخدمات.

الملخص:

شهد العراق ارتفاعاً كبيراً في معدلات الأسعار منذ عام ٢٠٠٣ إلى الوقت الحاضر بسبب عدم استقرار الوضع السياسي والاقتصادي في العراق، لذلك تطلب من البنك المركزي العراقي ان يتبنى سياسة نقدية فعالة لمواجهة الارتفاع الحاصل في الأسعار وتحديد اثاره السلبية على الوضع الاقتصادي في البلد. ومن هنا هدفت هذه الدراسة إلى إمكانية تطبيق سياسة استهداف التضخم في الاقتصاد العراقي الذي يعاني من ارتفاع كبير في الاسعار.

Abstract:

Iraq has seen a significant rise in average prices since 2003 to the present time because of the unstable political and economic situation in Iraq, so the request of the Iraqi Central Bank to adopt effective monetary policy to cope with the rise in prices and determine its negative effects on the economic situation in the country. This study aimed to the possibility of the application of inflation targeting in the Iraqi economy, which suffers from a significant rise in prices.